

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للحد من البطالة في الجزائر

د. بلحاج فتيحة

أستاذة محاضرة أ

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 03

الملخص :

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة في الجزائر نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها على المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية ناجحة تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني. لذلك أولت الجزائر عناية فائقة لهذا القطاع رغبة منها في الاستفادة من مزاياه بصفة عامة من جهة، إضافة لإدراكها لدورها الكبير الذي تلعبه في الحد من تداعيات أزمة البطالة خاصة في ظل الظروف الراهنة من جهة أخرى. نحاول التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الدور الفعال الذي تلعبه وتحديد الآليات التي تسمح لها بالمساهمة الفعالة في التقليل من البطالة.

الكلمات المفتاحية : البطالة، التشغيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

The goal of this study is to highlight the role of SMEs in facing the problem of unemployment in Algeria, because of its investment and development importance, resulting from the low cost of its creation and geographical spread wide and their ability to contribute in job creation and reducing unemployment rates, which will help them to make a successful regional development to achieve political and social stability, and contribute in the national economic development. That's why Algeria gave a great

importance to this sector in order to make use of its advantages in general, in addition to recognizing the great role they play in reducing the repercussions of the unemployment crisis, especially in the current conditions. We are trying to recognize the real situation of small and medium enterprises and to highlight the active role that they play by identifying the mechanisms that allow them to effectively contribute to the reduction of unemployment.

Key words : unemployment, operating, and small and medium enterprises

مقدمة

يعد موضوع الحد من البطالة من أهم اهتمام الخبراء والاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لماله من كبير الأثر على تطور ورفاه المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة والنامية، وأحدى أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير في طالبي الشغل من جهة وما تعلق بالإختلالات الكبيرة التي وقعت في سوق العمل، والمتميزة بالتراجع الحاد في عروض العمل من جهة أخرى مما زاد من خطورة هذه الإختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل في الجزائر تلك النسب المرتفعة للبطالة التي سجلها مقياس استقرار السوق لتصبح بلا منازع الشغل شاغل للحكومة ومختلف الهيئات العمومية المركزية والمحلية، فيرتكز لبعد الاقتصادي على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير استثنائية خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة للسهر على تنفيذها لعل أبرزها التشجيع على الاستثمارات الخاصة في إطار ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون أكثر إنتاجية من المشروعات الأخرى وهي قد تمثل آلية لخلق فرص الاستثمار وخلق فرص العمل الكفيلة في امتصاص جهدا من عبء البطالة كما انه لابد أن يتوافر لهذه المشروعات آليات جديدة لخلق النمو والإبداع ولا يمكن إن تكون كذلك إلا بفهم واع لهيكلية هذه المشروعات. وعليه فان الجزائر تسعى إلى وضع السياسات والبرامج التي من شأنها إن تشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومعالجة البطالة المعتمد من قبل الحكومة، والتي ترمي في إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة : ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للحد من البطالة في الجزائر ؟

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تواجه معظم دول العالم صعوبة في وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لوجهات النظر المختلفة من حيث دورها وطرق دعمها وترقيتها فضلا عن الخصائص المميزة لكل دولة وأيضا المعايير المختلفة لتعريف كحجم رأس المال وعدد العمال والمدخيل السنوية.

وطبيعة البحث تفرض علينا وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة. يعكس أهميتها ومكانتها داخل المحيط الاقتصادي والدور الذي يمكن أن تلعبه في انجاز التنمية ويوضح لنا أوجه الاختلاف والفرق بينهما وبين باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث طبيعة النشاط والتكوين والتنظيم. ..الخ.

1-1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول :

برغم من تقديم بعض المنظمات الاقتصادية والدولية المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإقتراحات والتوصيات نجد شبه غياب لوجود تعريف رسمي واضح في دراسة نموذج هذه المؤسسات، وهذا راجع انفراد كل دولة بتعريف خاص بها يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات داخل محيطها الاقتصادي. سنتناول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول

1-1-1-1 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :

هي تلك المؤسسات التي تتمتع باستقلالية في ملكيتها وإدارتها وتستند إلى تعريفها إلى معايير عدد العمال، رقم الأعمال السنوي وكذا طبيعة نشاط المؤسسة كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 04 تصنيف الولايات الأمريكية المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة النشاط	رأس المال بالمليون دولار	عدد العمال
الصناعة	-	1500-500
البيع بالجملة	-	500-100
البيع بالتجزئة	21-5	-
الخدمات	21.5-2,5	-
البناء	07	-
الزراعة	09-0,5	-

المصدر : سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة مركز جامعة القاهرة، مصر 1993، ص 5.

1-1-2 تعريف الإتحاد الأوروبي :

عرف الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب الأمر EC /361/2003 الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2005، مستندا في ذلك على المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال والميزانية السنوية وتم الفصل بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة كما يلي¹

الجدول رقم 05 تصنيف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم الأعمال (مليون أورو)	عدد العمال	نوع المؤسسة
لا يتعدى 02	أقل من 10 عاملا	المصغرة
لا يتعدى 10	أقل من 50 عاملا	الصغيرة
لا يتعدى 43	أقل من 250 عاملا	المتوسطة

المصدر : Small and medium Enterprise agency ;outline of the small and medieum entreprise

1-1-3 تعريف اليابان:

نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعريفها اعتمادا على المعايير التالية : عدد العمال، رأس المال، طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنشط بيه المؤسسة.

الجدول رقم 06 تصنيف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع الاقتصادي	عدد العمال	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
البيع بالجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
البيع بالتجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	100 أو أقل

المصدر : هالة محمد لبيب عنبة، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص216.

4-1-1 تعريف بريطانيا :

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بأنها ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية² :
 - حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
 - حجم رأس مالي مستثمر لا يزيد عن 656 مليون دولار أمريكي
 - عدد العمال لا يزيد عن 250 عامل.

5-1-1 تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التالي³ :

-تشغل من شخص واحد إلى مئتين وخمسين 250 شخصا

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 02 دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة 500 مليون دينار جزائري

-تستوفي معايير الاستقلالية

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال وقيمة الأصول يعتبران عنصرا أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة والخدمات).

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخصائص، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي⁴:

- سهولة إنشائها، فهي لا تتطلب رأس مال كبير وبالتالي محدودية القروض اللازمة والتمويل غالبا ما يكون محليا، مما يساعد على سهولة التأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات وتتميز ببساطه هيكلها الإداري والتنظيمي

- المركزية في مباشرة أعمالها حيث يقوم صاحب المؤسسة بنفسه أو عدد محدود من مساعديه بتأدية مختلف النشاطات

- تتميز أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالطابع الغير رسمي وصغر الحجم وقلة عدد عمالها والتخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف وهذا ما يؤدي إلى التعاون بين الإدارة والعمال خلال ممارسة وظائفهم.

- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم استخدامها لتكنولوجيا معقدة -لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.

-سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.

-قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية ، تبعاً لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.
-سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
-القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل

-تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظامها وسرعة اتخاذ القرارات وفعالية الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظراً لما تتمتع به من خصائص تمكنها من دعم التنمية الاقتصادية باعتبارها قطاعاً حيويًا في السياسة الاقتصادية الجديدة المبنيّة على تحرير السوق، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ومساهمتها الفعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن حصرها في مايلي :

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل، فهي تتميز بديناميكية متفوقة، وفي مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتمويل.

-المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الداخلي.

-تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة

-تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من معالجة الاختلال بين الادخار والاستثمار نظراً لانخفاض تكلفتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

-ترقية التجارة الخارجية حيث تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير وإستيراد.

-تتمين قوة العمل من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.

إضافة إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة في التنمية الاقتصادية فإنها تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الاجتماعية التالية :

- الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية

- لها القدرة على احتواء مشاكل المجتمع كالبطالة والتهيش والفراغ مما يترتب عنها من أفات اجتماعية وأنماط سلوكية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

- تعمل على تكوين قيم اجتماعية لدى الأفراد، أهمها الولاء والانتماء في أداء العمل الحر وفي ذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال.

- الإستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية.

- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

- رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية.

4-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينيات، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي جعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل، وتكوين الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي من خلال استغلال كافة الطاقات الاقتصادية.

4-1-إنشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال، ولم تتطور إلا بصفة بطيئة دون إن نتمكن من حصول على هياكل أوبنية فوقية ولا خبرة تاريخية مكتسبة، سنركز في تلخيص مراحل ونشأة وتطورها بالجزائر ألي ثلاثة مراحل :

4-1-1 المرحلة الأولى من 1963-1982 :

خلال هذه الفترة اعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكتملا للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الرئيسي في السياسة الاقتصادية للتنمية، لم يكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، فهذا لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية، فقد توقف بسبب الخطاب الخاص السياسي للجزائر الاشتراكية والذي تميز أكثر فأكثر بنوع من الاستغلال والذي يمكن اعتبار القطاع الخاص كمستغل (الميثاق الوطني 1976)، ولهذا تم تقييد توسيع المؤسسات الخاصة برقابة جد مشددة من خلال العوائق الضريبية وغلق التجارة الخارجية⁵.

4-1-2 المرحلة الثانية من 1982-2001 :

خلال هذه الفترة وجدت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الأهداف التي سطرها المخطط، وقد برز ذلك عبر إصدار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (قانون 1982-08-21) الذي تم من خلاله الاعتراف ولأول مرة بالقطاع الخاص كمكمل للقطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية وأ، رد فيها بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة⁶:

- 1- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- 2- الاستفادة ولو بشكل محدود، من الرخص الإجمالية للاستيراد، ومن نظام الاستيراد، بدون توسع قطاع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، لا سميا عبر:

-إجراءات الاعتماد الإلزامي لكل استثمار.

-لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30 % من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

-لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10

ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات التضامن.

وبعد صدور قانون الاستثمار سنة 1982 ، وإنشاء ديوان لتوجيه ومتابعة الاستثمارات الخاصة حضي القطاع الخاص لأول مرة

منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية. لكن ينبغي التذكير أن هذه التدابير تركت آثارا محدودة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة.

أما بالنسبة للاستثمار المنتج، أكدت طلبات الاعتماد المقدمة ما بين سنة 1983 و 1987 الوتيرة السنوية المسجلة في مجال

إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين ؛ وبالتالي انصب استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساسا في فروع الأنشطة التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائية.

ورغم ذلك سمحت الإجراءات التي اتخذت في سنة 1982 بالتوجيه منذ سنة 1983 نحو الاستثمار في قطاعات أهملته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السابق، كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية. ومن ناحية أخرى، عرفت المقاوله من الباطن تطورا ضعيفا، رغم أنها تعتبر كأحد مجالات النشاط المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد سجل طيلة الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 1988 انفصال بين القطاعات العمومية والخاصة ؛ مما جعلها عاجزة عن ربط شراكة في مجال المقاوله من الباطن. وباختصار كان القاسم المشترك بين كل قوانين الاستثمار هو نوعا ما لتحديد الاستثمار والتوجيه نحو القطاعات التي يغيرها المخططون حسب الحالات.

في سنة 1988 أمام تفاقم الأزمة التي عانتها البلاد قررت الدولة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث وضع إطار تشريعي جديد وشرع في إصلاحات هيكلية وتمثل الأهداف العامة لهذا الإطار في :

-إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير إداريا
-البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي ستخضع للقواعد التجارية

-تحرير أسعار التجارة والصرف
-إستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر

أما سنة 1990 عرفت دور قانون النقد والقروض رقم 90-11 المؤرخ في 14-04-1990 والذي جاء لترسيخ مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وبالتالي فهو يفتح المجال لكل أشكال مساهمة الرأس المال الأجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة حيث بدأ وبرز تدريجيا مبدأ قائم على الحرية والمساواة في المعاملة؛ لتحقيق التنمية، وتحرير التجارة الخارجية وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي، بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار (قانون الاستثمار) وتضمن جوانب عدة، من بينها:⁷

-الحق في الاستثمار بحرية المساواة بين المتعاملين أمام القانون

-إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها

-إلغاء الاعتماد المسبق المعروف برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار، واستبداله بتصريح الحرص على تفاذي الإيرادات البطيئة وتعزيز الضمانات، وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بجزء المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار؛ إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بالتسيير العقاري الصناعي، قد أدت تقريبا إلى عدم فعالية الجهاز الجديد. ولتقديم التصحيحات الضرورية، وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطور الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حدد وربط إجراءات التسيير الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، كما تضمن في فروعها المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الدولة لدعم ومساعدة هذا القطاع، والتدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات وأولى هذا القانون أهمية خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي الذي سبق تقديمه خلال مجلس الحكومة سنة 1998 كما نص القانون على التكفل بترقية المقاول من الباطن، باعتباره أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-3 المرحلة الثانية من 2001-2009 :

في 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار والذي ترتب عنه إنشاء ثلاثة أجهزة استثمارية وهي المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والشباك الوحيد اللا مركزي.

في سنة 2001 تم صدور القانون التوجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 لوضع الإطار القانوني لتنظيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم أهدافه:

- إنعاش النمو الاقتصادي
- إدراج تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين الإجراءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سنة 2002 تم إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابتداء من سنة 2003 تم إصدار العديد من المراسيم المتعلقة بالمشاتل ومراكز التسهيل والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الوطني الإئتشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الوطني للمناولة وأشكال الدعم المختلفة. في سنة 2009 تم تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للإبداع والابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-2 المكونات الرئيسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل، فهي تتميز بديناميكية متفوقة، وفي مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتمويل، ويتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر من فئتين رئيسيتين تتمثل الأولى في القطاع العام وتتمثل الثانية في القطاع الخاص الذي يشمل الصناعات الحرفية والصناعات التقليدية، نوضح تطور القطاع في ما يلي⁸ :

1-2-4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في نهاية سنة 2012 ما يقارب 711,275 مؤسسة خاصة، في حين بلغ عددها 658,737 مؤسسة في نهاية سنة 2011 حيث سجلت زيادة تقدر ب 52,538 مؤسسة، ونشير أن مؤسسات القطاع الخاص تمثل الغالبية العظمى من إجمالي قطاع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

2-2-4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام في الجزائر جزءاً صغيراً من إجمالي هذه المؤسسات، حيث سجلت نهاية سنة 2012 تراجعاً في عدد المؤسسات حيث أصبح عددها 572 مؤسسة سنة 2011 أي انخفاض يقدر ب 15 مؤسسة مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع لسببين رئيسيين أولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى قد أدت إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها تتمتع بالاستقلالية التامة وهي قابلة للخصوصية والشراكة مثل (ENGI، ENAD)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد ساهمت عملية الخصخصة بأشكالها المختلفة في تخفيض عدد المؤسسات بسبب طبيعة تغيراً للملكية.

الجدول الموالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2012

الجدول رقم (01) تطور تعداد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2012

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	النشاطات التقليدية	المجموع
2001	179.893	778	64.677	245.348
2002	189.552	778	71.523	261.853
2003	207.949	778	79.850	288.577
2004	225.449	778	86.732	312.959
2005	245.842	874	96.072	342.788
2006	269.806	739	106.222	376.767
2007	293.946	666	116.374	410.959
2008	392.013	626	126.887	519.526
2009	455.398	591	131.505	587.494
2010	482.892	557	135.623	619.072
2011	511.856	572	146.881	659.309
2012	550.511	557	160.764	711.832

المصدر : النشريات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2003-2012

من خلال الجدول السابق عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ايجابي وهذا يظهر جليا من خلال الارتفاع المستمر في عدد المؤسسات من سنة إلى أخرى، فقد لحظ استقرار أوثبات المؤسسات العمومية خلال الفترة 2001-2004 لتشهد ارتفاع ملحوظ في سنة 2005 والسبب في ذلك هو أن الوحدات الاقتصادية من نوع "مزارع نموذجية" التابعة لشركات تسيير المساهمة "شركات التسيير والتطوير الفلاحي" أصبحت تعد من بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تراجعت حصيلتها منذ سنة 2006 ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصتها.

5-التشغيل والبطالة في الجزائر :

في دراستنا للتشغيل والبطالة سنركز على فترتين

1-5 خلال الفترة 2000 الى 2009

على غرار بلدان العالم فإن التشغيل في الجزائر من المواضيع التي تحتل الصدارة في برنامج الحكومة، استنادا إلى الأولوية التي أولاها فخامة رئيس الجمهورية لهذا الموضوع وتنفيذا لبرنامج الرئاسي.

فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا، حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة، وبمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وهذه الجهود استثمرت أيضا في إطار البرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي والبرامج الخاصة بمنطقة الهضاب العليا والجنوب، والتي تهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية بتخصيص إمكانيات مالية أخرى أكثر أهمية 55 مليار دولار حسب تصريح رئيس الجمهورية⁹. وكان لكل هذه الجهود نتائج ايجابية في مجال التشغيل، كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل وبغض النظر عن النتائج المتحصل عليها في إطار المنشآت القاعدية الاقتصادية.

1-1-5 البطالة

ارتفعت نسبة نمو المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات من % 5,6 سنة 2006 إلى % 6,3 سنة 2007، ثم إلى % 6,8 سنة 2008، أي نسبة نمو يتجاوز معدلها السنوي 6¹⁰%، ويمكن أن تصل إلى 11 % حسب التقديرات الأولية لوزارة المالية¹¹، فضلا عن ذلك عرفت نسبة البطالة انخفاضا محسوسا، حيث انتقلت من 17,7 % سنة 2004 إلى 15,3 % سنة 2005 إلى 12,3 % سنة 2006 وإلى % 11,3 سنة 2008 لتصل إلى % 10,2 سنة 2009¹².

الجدول رقم 01 : تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000-2009.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29,50	27,30	25,90	23,70	17,70	17,30	12,13	13,8	11,3	10,2

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

حسب نتائج المسح حول التشغيل والبطالة لسنة 2009 لديوان الوطني للإحصائيات، تشير إلى فارق كبير بين الجنسين، حيث بلغ لدى الإناث % 18,1 مقابل % 8,6 للذكور.

إضافة إلى بطالة الشباب، يعاني الجامعيون أيضا هذه الآفة، ففي سنة 2008، بلغت حصة الجامعيين من البطالة قرابة 20 %، فيما لم تتعد حصة غير المتعلمين % 2,1 وتبقى هاتان الفئتان الأقل عرضة للبطالة بسبب عدم فرض شروط بالنسبة للأولى، وتوفر المؤهلات اللازمة بالنسبة للثانية، ويتساوى العدد المتوسط للأشهر التي تقضي في البحث عن الشغل أي 22,8 شهرا مقابل 25,8 شهرا في المعدل الإجمالي. وصعوبات الإدماج المهني للشباب ناجمة عن النسبة الكبيرة لطالبي العمل الأول مرة.

5-1-2 التشغيل :

لقد عرفت الفترة ما بين 1999 إلى 2009 تطور ملحوظا على كل المستويات من خلال بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي (2000-2005) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرامج الخاصة بمنطقة الهضاب العليا والجنوب، والتي تهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية.

حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي¹³.

لقد عرفت الاستثمارات الإنتاجية نمو كبيرا مقارنة بالفترة السابقة، حيث تم تسجيل 51.456 مشروع¹⁴ مسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أدت إلى خلق 843.000 منصب شغل خلال الفترة 2000-2005، هذا التحسن في الاقتصاد الوطني خارج المحروقات أدى إلى خلق حوالي 626.000 منصب شغل سنويا خلال نفس الفترة (2000-2009) وارتفاع الفئة التشغيلية من 6,2 مليون سنة 2001 إلى 9,4 مليون سنة 2009 بنسبة ارتفاع 47 % سنويا. الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر لنسبة البطالة حيث انتقلت من 30 % سنة 1999 إلى 10,2 % سنة 2009 وهي النسبة التي قاربت مستوى بعض الدول الأوروبية والعربية.

و من بين أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض المحسوس في نسبة البطالة الدور الذي لعبته السلطات في مكافحة البطالة وترقية التشغيل من خلال مختلف أجهزة التشغيل التي أنشأتها الدولة، لاسيما في قطاعات السكن والأشغال العمومية والري والنقل والخدمات، والتي تمكنت من خلق 3.100.000 منصب شغل خلال الفترة 1999-2008 أي ما يعادل نسبة 49 % من مجموع مناصب الشغل التي وفرتها الدولة خلال نفس الفترة.

الجدول رقم : 02 تطور مناصب الشغل ونمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008
خلق مناصب الشغل بالآلاف	448	505	267	-
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات %	4,7	5,6	6,3	6,1

المصدر : المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات

لقد قدرت قيمة النفقات المسجلة لصالح المستفيدين من التشغيل خلال نفس الفترة بـ 193,7 مليار دج

- 53,5 مليار خلال الفترة 1999-2003.

- 140,2 مليار خلال الفترة 2004-2008.

تبين نتائج التحقيق¹⁵ حول التشغيل والبطالة لسنة 2009 بأن إجمالي الناشطين في الجزائر قد بلغ في أكتوبر 2009 ما مقداره 10.544.000 شخص فيما بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى من يتجاوزون 15 سنة 41,4 % بما نسبته 68,7 % لدى الذكور و13,9 % عند الإناث. أما فيما يتعلق بإجمالي المشتغلين في ذات الفترة فقد بلغت 9.472.000 شخص مما يعادل 26,9 % من تعداد السكان حيث تشكل هذه الفئة من 84,7 % من الذكور و15,3 من الإناث، وفي ذات الإطار بلغت نسبة العمالة 37,2 بالمائة على المستوى الوطني 62,8 % لدى الذكور و11,4 % لدى الإناث.

كما تظهر ذات النتائج بأن ثلثي اليد العاملة هم أجراء 33,1 % منهم دائمين مقابل 32,5 % غير دائمين فيما بلغت نسبة المستخدمين وأصحاب المهن الحرة 29,2 % من المجموع في حين قدرت نسبة المساعدين العائلين بـ 5 %.

2-5 خلال الفترة 2010 إلى 2014

ومن خلال المخطط الخماسي لتنمية 2010-2014 ويندرج هذا البرنامج الطموح المقرر من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية، والذي خصص له غلafa ماليا مقدرا بـ 21.214 مليار دينار¹⁶ (أي ما يعادل 286 مليار دولار) في إطار ديناميكية الوطنية المباشر فيها في بداية سنوات 2000.

وقد تم تخصيص الموارد المالية لهذا البرنامج لمواصلة تنمية المنشآت القاعدية وكذلك لفائدة القطاعات الأساسية المولدة لمناصب الشغل ذات طاقات تشغيل هائلة وتطبيق مخطط عمل لمكافحة البطالة وترقية الشغل. واستمرار الجهود في مجال تكييف نتائج التكوين مع حاجيات سوق العمل حتى تتوفر على اليد عاملة مؤهلة تتحكم في أحدث التكنولوجيات وتستجيب لشروط النوعية والأداء التي يفرضها محيط تسود فيه المنافسة الحادة.

وفي مجال ترقية التشغيل تدرج أهداف هذا المخطط في إحداث ثلاثة (03)¹⁷ ملايين منصب شغل لسنة 2014، المقرر من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية.

وتظهر الفترة 2010-2014 بالنسبة لقطاع التشغيل في مهامه وصلاحياته المتعلقة بالتشغيل في أحسن الظروف :

- ✓ نسبة نمو اقتصادي سنوي تقدر بمعدل 6 %
- ✓ تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال الكثيف لليد العاملة (البناء والأشغال العمومية، الري والسكن والنقل).
- ✓ دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة (2.000 مليار دج) والفلاحة (1000 مليار دج) وتنمية الموارد البشرية (التربية والتكوين)، عامل حاسم في الإدماج المهني.

✓ جهد مالي معتبر لدعم تشغيل الشباب : 350 مليار دج

✓ تقليص نسبة البطالة إلى أقل من 9 %.

الجدول رقم : 03تطور الاستثمار العمومي، معدل التشغيل ومعدل البطالة خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار العمومي(مليار دج)	1508.6	1544.80	176.90	1632.80	154.23
معدل التشغيل %	90.00	90.00	89.00	90.20	91.00
معدل البطالة	10.00	10.00	11.00	9.80	10.6

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية

6-البرامج الهادفة لخلق مناصب العمل والحد من البطالة :

تزودت الجزائر منذ جوان 2008 بمخطط عمل جديد لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي تم تطبيقه من طرف وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي.

ويندرج هذا المخطط في إطار نظرة شاملة ومستقبلية في مجال التنمية الاقتصادية والاستثمار الوطني وهو يفضل المقاربة الاقتصادية لمعالجة البطالة، لاسيما الشباب طالبي الشغل المبتدئين¹⁸. منذ الشروع في تنفيذه شهد مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة تجسيد كافة محاوره.

يتضمن هذا المخطط سبعة (07) محاور مرتبطة بعضها ببعض وتهدف لضمان أفضل ضبط لسوق العمل ورفع عروض الشغل وذلك من خلال تحسين التأهيلات المهنية قصد ضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل ويتعلق الأمر بالمحاور الآتية¹⁹ :

- 1-دعم الاستثمار في القطاع المولد لمناصب الشغل
- 2- ترقية التكوين ألتأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في إطار :
- تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل.تطبيق اتفاقيات التكوين في

الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة، بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع. تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات والمرفق العمومي للتشغيل ومنظومة التكوين المهني، مع منح المؤسسات إمكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين. تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل. تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

3- ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات، من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

4- تحسين وعصرية تسيير سوق العمل، عن طريق مواصلة برنامج

إعادة تأهيل

الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام إنجاز المخطط الثلاثي

5- وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات

6- متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها

7- ترقية تشغيل الشباب

عودة النمو الاقتصادي إلى جانب ضرورة الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي، جعلت السلطات العمومية تقدم على إصلاح الأجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب. السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب تأخذ بعين الاعتبار التوصيات المنبثقة عن لقاء الحكومة مع الولاة الذي خصص لموضوع الشباب. كما أنها تتكفل بتنفيذ قرارات المجلس الوزاري المشترك المخصص لظاهرة الهجرة السرية.

و في هذا الصدد، ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يمثلون أزيد من 70% من مجموع السكان الباحثين عن العمل.

و في إطار المحورين الأول والثاني وكذا تنمية روح المبادرة المقاولاتية المدرجة ضمن المحور السابع يتم التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المصغرة منها باعتبارها تسجل مساهمة معتبرة في خلق

مناصب الشغل في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يستوجب ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وهذا ما سيتم التركيز عليه في بقية عناصر هذه المداخلة.

7- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والحد من البطالة :

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في توفير مناصب شغل عديدة وبالتالي ساهمت في الحد من نسبة البطالة حيث استحدثت ما يقارب 1.967.076 منصب شغل في سنة 2015 حيث عرفت المناصب المستحدثة في هذا القطاع وتيرة مستمرة منذ 2001 والجدول الموالي يوضح هذا التطور

الجدول رقم (02) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2015-2001

السنوات	مناصب الشغل	مقدار التطور
2001	737.62	-
2002	731.082	5.980
2003	770.500	39.418
2004	838.504	68.004
2005	1.157.856	319.352
2006	1.252.647	94.791
2007	1.355.399	102.752
2008	1.540.209	184.810
2009	1.546.584	6.375
2010	1.625.686	79.102
2011	1.724.197	98.511
2012	1.848.117	123.920
2013	1.928.321	80.204
2014	1.936.188	7.867
2015	1.967.076	30.888

المصدر : من إعداد الباحثة ا اعتمادا على النشريات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2015-2001

8- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة

البطالة بالجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا هاما للقدرة التنافسية إذا ما كانت ترقى للنضوج الاقتصادي كم أنها تلعب دورا إيجابيا وفعالا في توفير مناصب الشغل ومن ثم الحد من أزمة البطالة من جهة ومن جهة أخرى لتقوية تنافسيتها وتحسين أدائها ومن خلال تطرقنا لواقع هذه المؤسسات بالجزائر ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطويرها وتأهيلها للرفع من واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير سواء على مستوى المؤسسة في حد ذاتها أو على مستوى البيئة الخارجية ومن أهم هذه التدابير نذكر :

1- تأهيل العنصر البشري الذي يعتبر أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معها. وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين (إصلاح البرامج) وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال

2- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية وإصلاح النظام المالي ككل، لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ؛ لأن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطاتها، إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة ؛ تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان، وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لانطلاق وتنمية وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغير مساعدة في عملية التكيف مع متغيرات المحيط الجديد الذي يمتاز بالسرعة والمبادرة

3- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

4- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- 5-تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية وبعد تقييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- 6-إنشاء بنوك حكومية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير التمويل اللازم لها، نتيجة تراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- 7- تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة السريعة لتنظيمها تنفيذاً لتحقيق الأهداف المسطرة، والابتعاد عن كل أشكال البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم، ونركز هنا خصوصاً على الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية.
- 8-تنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولاً أسواقاً لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية. وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف ذلك أن مكان المؤسسة الجزائرية عموماً والصغيرة خصوصاً في التظاهرات الاقتصادية رمزي وأما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.
- 9-توفير نظام معلوماتي من شأنه أن يلعب دوراً في اتخاذ القرار السياسي والإداري والاقتصادي وبناء علاقات متينة وصحيحة بين الأمر والمأمور، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعيش في بيئة معلوماتية ضعيفة جداً ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها، فإلى غاية اليوم لا توجد بطاقة صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزعها جغرافياً وبحسب نوع المنتج و... الخ.
- 10-ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسات التعليم العالي والاستفادة من الأبحاث العلمية المقدمة في المجالات المختلفة للتحفيز على إنشائها وتطورها.

الخلاصة

مما سبق يتجلى لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نالت اهتماما كبيرا من قبل الدولة في إستراتيجيتها التنموية، وذلك قصد مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويتضح ذلك من خلال التشريعات المختلفة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص والتشريعات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة مباشرة وأهمها القانون التوجيهي لترقية الم ص م لسنة 2001 الأمر الذي انعكس على تطورها حتى وان كانت نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية بسيطة كزيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة ونسبة التشغيل، فهي تعتبر كوسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وبإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية واشتداد حدة المنافسة. ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانات وما قامت به من إصلاحات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في القضاء على البطالة، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود. يمكننا أن نقول أن برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات جد محفزة من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها ورغم أهميتها إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة ولم تكن على المستوى المنتظر فعلى الجزائر أن تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتنا وثقافتنا وقدراتنا.

المراجع

- 1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الدورة العشرون، جوان 2002،
- 2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 04، ديسمبر 2000
- 3- بوهزة محمد، تمويل ال م ص م في الجزائر حالة مشروعات محلية، ورقة بحث، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 15_28 ماي 2003.
- 4- مدونة النصوص القانونية والتنظيمية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة م ص م، 2005
- 5- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007
- 6- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004)
- 7- سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مطبعة مركز جامعة القاهرة، مصر 1993
- 8- هالة محمد لبيب عنبه، ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002
- 9- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل، مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 9 جوان 2010
- 10- طاهر محسن منصور الغالي، ادارة وتراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009،
- 11- سعاد نائف برنوطي، ادارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005
- 12- فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة أعمال، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2006

11- Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Algerie n° 22, année 2012

الهوامش

- 1 La nouvelle définition des PME, guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, communautés européennes, 2006
- 2 - نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 25.
- 3 القانون رقم 01-18 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 05.
- 4 بالاعتماد على :
- 5 طاهر محسن منصور الغالي، إدارة وتسيير منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2009، ص 27؛
- 6 سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 84؛
- 7 فايز جمعة صالح النجار، الريادة وإدارة أعمال، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص 67-68؛
- 8 بوهزة محمد، تمويل ال م ص م في الجزائر حالة مشروعات محلية، ورقة بحث، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 15_28 ماي 2003. ص 05.
- 9 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الدورة العشرون، جوان 2002، ص 09.
- 10 المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق 2، ص 15-16.
- 11 Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, Algérie n° 22, année 2012, édition 2013, P 09
- 12 محمد قرقب، مرجع سابق، ص 08.
- 13 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ملتقى جهوي وسط إطار قطاع التشغيل، مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 9 جوان 2010. الإنترنت- تاريخ التحميل 10-10-2010، الموقع www.mtess.gov.dz.
- 14 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أفاق الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009- ديسمبر 2009، ص 24.
- 15 محمد قرقب، مرجع سابق، ص 08.

- 16 المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب، مرجع سابق، ص 4.
- 17 نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 18 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مداخلة السيد الطيب لوح، مرجع سابق، ص 1.
- 19 نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
- 20 وزارة العمل والضمان الاجتماعي، مداخلة السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص 03.